الأمم المتحدة

E/ICEF/2015/P/L.6

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
18 December 2014
Arabic
Original: English

لاتخاذ قرار

صندوق الأمم المتحدة للطفولة
المجلس التنفيذي
الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٥
٣-٥ شباط/فبراير ٢٠١٥
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

عمل اليونيسيف مع البلدان التي تنتقل من وضع بُلدان متوسطة الدخل إلى وضع بُلدان مرتفعة الدخل

موجز

تلخص هذه الورقة السياسات والممارسة المتعلقة بعمل اليونيسيف مع البلدان المرتفعة الدخل. وتوضح الورقة الاحتياجات والفرص الخاص المتعلقة بالبلدان التي انتقلت مؤخراً من وضع بُلدان متوسطة الدخل إلى وضع بُلدان مرتفعة الدخل، مع اقتراح إطار عام للسياسات للاسترشاد به عند وضع وثائق البرامج القُطرية ذات الصلة للمدة المتبقية من عام ٢٠١٥ وما بعده.

ويرد في الفرع رابعاً مشروع قرار بهذا الشأن.

* E/ICEF/2015/1.

050115 050115 14-67544X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - النهج الحالية لليونيسيف تجاه الأطفال الذين يعيشون في بُلدان مرتفعة الدخل

١ - تعد المسائل المتعلقة بحقوق الطفل مسائل عالمية. فمظاهر عدم المساواة موجودة في جميع البلدان. وحالات الطوارئ الإنسانية، بما في ذلك العدد المتزايد من الظواهر المناخية الشديدة، يمكن أن تؤثر على الأطفال في أي مكان. ويوجد لدى كل بلد في العالم شيء ما يمكن أن يتعلمه من بُلدان أخرى، وشيء ما يمكن أن يقدمه فيما يتعلق بالابتكارات والحلول في مجالات التعليم، والصحة، والوقاية. وتسلط المناقشات حول الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة الضوء على الدور الهام للمنافع العامة العالمية بالنسبة للأطفال.

٢ - وينعكس التفويض العالمي لليونيسيف في اتفاقية حقوق الطفل. فبينما تركز الغالبية الكبرى من جهود اليونيسيف على الأطفال في البلدان النامية[(١)]، تساهم اليونيسيف أيضاً في تحقيق نتائج بالنسبة للأطفال في البلدان المرتفعة الدخل، وخاصة عن طريق الشراكات مع اللجان الوطنية لليونيسيف وعناصر من البرنامج العالمي والإقليمي لليونيسيف.

٣ - ويعمل حالياً في البلدان المرتفعة الدخل ٣٥ لجنة من اللجان الوطنية لليونيسيف البالغ عددها ٣٦ لجنة. وتعد اللجان الوطنية من الناحية القانونية منظمات مستقلة تدعم الأطفال على نطاق العالم عن طريق جمع الأموال لصالح اليونيسيف، مع دعم الأطفال في بلدانهم عن طريق حقوق الأطفال في التعليم والدعوة. وعلى سبيل المثال، كانت اللجان الوطنية في أغلب الأحوال تقوم بدور محوري في الجهود المبذولة لتشجيع البلدان على تصديق وتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولات الاختيارية الملحقة بها. وفي شراكة مع اليونيسيف، استرعت اللجان الوطنية أيضاً الاهتمام إلى واجبات الحكومات، والأُسر، والمجتمعات المحلية، والأفراد فيما يتعلق باحترام حقوق الطفل، ودعمها للقيام بذلك. وفي كثير من البلدان المرتفعة الدخل، تيسِّر اللجان الوطنية إجراء مشاورات واسعة النطاق لتحقيق الفائدة القصوى من دقة وتأثير التقارير المقدمة إلى لجنة حقوق الطفل التي ترصد تنفيذ الاتفاقية وبروتوكولاتها الاختيارية. كما أن مناصرة اليونيسيف لحقوق الأطفال العاملين في المنازل بالبلدان التي توجد فيها لجانها الوطنية تهدف إلى الحصول على التزام سياسي معزز بوضع تشريعات، وخطط وميزانيات لإعمال حقوق الطفل بشكل أفضل وبطريقة متكافئة،

(١) تستخدم هذه الورقة عبارة ''البلدان النامية'' لكي تتسق مع المصطلحات الحالية التي تستخدمها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والتي تستخدم هذه العبارة لوصف جميع البلدان التي كان الدخل القومي الإجمالي للفرد فيها أقل من ١٢ ٧٤٦ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠١٣. وتستخدم اليونيسيف عبارة ''البلدان المستفيدة من البرنامج'' للإشارة إلى البلدان التي لديها برنامج قُطري نشط تابع لليونيسيف، بصرف النظر عن مستوى الدخل.

مع التركيز بوجه خاص على منع العنف، وإساءة المعاملة، والاستغلال، والإهمال، واتخاذ إجراءات بشأنها، فضلاً عن الحد من الفقر المتعدد الأبعاد للطفل وإقصائه.

٤ - ويساهم برنامج اليونيسيف العالمي والإقليمي في تحقيق نتائج بالنسبة للأطفال عن طريق المنافع العامة العالمية والإقليمية، مثل رصد وتحليل حالة الأطفال لأغراض المساءلة العالمية، والإسهام في تنمية قاعدة الأدلة العالمية، وإصدار مبادئ توجيهية معيارية عالمية أو المشاركة في إصدارها، وتعزيز الهيئات والنظم السياساتية والتنسيقية الدولية ذات الصلة، بما فيها مجلس حقوق الإنسان، وهيئات المعاهدات ذات الصلة، والممثلون الخاصون للأمين العام ذوو الصلة، والمؤسسات الإقليمية. ويخصص نحو ٥ في المائة من موارد برمجة اليونيسيف للبرامج العالمية والإقليمية، وتحقق نتائج معظم هذه البرامج فوائد بصورة أساسية للأطفال في البلدان النامية. غير أن نسبة ضئيلة من عمل البرنامج تسهم أيضاً في تحقيق نتائج بالنسبة للأطفال في بلدان مرتفعة الدخل. وعلى سبيل المثال، يحلل تقرير إينوشنتي الدوري المسائل المتصلة بالأطفال في بلدان غنية نسبياً، ويقدم تقارير عنها. وعلاوة على ذلك، تحلل بعض التقارير العالمية، مثل مطبوع عام ٢٠١٤ المعنون بعيداً عن الأنظار: تحليل إحصائي للعنف ضد الأطفال، البيانات ذات الصلة بالأطفال في جميع البلدان، بما فيها بلدان مرتفعة الدخل، وتقدم توصيات في مجال السياسات. وفي عمليات الدعوة العالمية التي يدعمها البرنامج العالمي والإقليمي، مثل الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل، غالباً ما تقوم اليونيسيف بتشجيع وتيسير مشاركة الأطفال، وإسماع صوتهم على نطاق العالم، بمن فيهم أطفال بلدان مرتفعة الدخل.

٥ - وإلى جانب الشراكات مع اللجان الوطنية والبرنامج العالمي والإقليمي، تساهم اليونيسيف أحياناً في تحقيق نتائج بالنسبة للأطفال في بلدان مرتفعة الدخل بطرق أخرى. وعلى سبيل المثال، استفاد بعض الأطفال في بلدان مرتفعة الدخل عندما تعلمت حكوماتهم من ابتكارات طورتها اليونيسيف أساساً في بلدان مستفيدة من البرنامج، مثل تطويع استخدام الهاتف الجوال كمصدر مفتوح في عملية البحث عن الأُسر وجمع شملها، ونظام تخزين البيانات الخاص بالوكالة الفدرالية لإدارة حالات الطوارئ في الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يعتمد على تكنولوجيا كانت اليونيسيف أول مَن استخدمها لدعم لاجئي الكونغو في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا.

ثانيا – الترتيبات في مجال البرمجة القُطرية والبلدان التي تنتقل من وضع بُلدان متوسطة الدخل إلى وضع بُلدان مرتفعة الدخل

٦ – تتوقع اليونيسيف خلال الثمانية عشر شهراً القادمة أن تصل قرابة ٤٥ بلداً إلى نهاية برامجها القُطرية الحالية، ويمكن أن تطلب وضع واعتماد وثائق برامج قُطرية جديدة. وسيكون العديد من هذه البلدان قد وصل أو ربما يصل قريباً إلى وضع البلد المرتفع الدخل لفترة مستمرة مدتها ٢٤ شهراً، على النحو الموضح في المرفق. وفي حين لا تزال النهج الموصوفة في الفرع أولاً أعلاه وثيقة الصلة بعدد كبير من البلدان المرتفعة الدخل، فإنها مصممة من البداية لتلبية احتياجات أطفال في بلدان حققت وضع البلدان المرتفعة الدخل منذ وقت طويل. وهي على هذا النحو لا تستجيب لاحتياجات وفرص بلدان انتقلت مؤخراً من وضع بلدان متوسط الدخل إلى وضع بلدان مرتفعة الدخل.

٧ – وكما هو الحال في البلدان النامية، من الواضح أنه ليس من الممكن أو من المناسب اتباع النهج الواحد المناسب للجميع بالنسبة للعمل مع البلدان المرتفعة الدخل. فهناك احتياجات وفرص خاصة بحقوق الأطفال في كل بلد ينتقل من وضع بلدان متوسطة الدخل إلى وضع بلدان مرتفعة الدخل ستستفيد من توجيه اهتمام خاص واتباع إطار محدد للسياسات.

٨ – وقد قرر المجلس التنفيذي بصورة دورية الإذن لليونيسيف بالعمل في بلدان مرتفعة الدخل حسب الحاجة عن طريق استعراض واعتماد وثائق البرامج القُطرية ووثائق البرامج المتعددة الأقطار، بما في ذلك كرواتيا (٢٠١٢-٢٠١٦)، وعُمان (٢٠١٢-٢٠١٥)، وغينيا الاستوائية (٢٠١٣-٢٠١٧). وفي حالة كرواتيا وعُمان، تؤكد برامج التعاون القُطرية المعتمدة استمرار صلاحية دعوة اليونيسيف وتعاونها التقني مع بلدان تسعى لتحقيق التقدم بالنسبة لجميع أطفالها في سياق النمو الاقتصادي. وفي حالة غينيا الاستوائية، قرر المجلس التنفيذي أن الظروف الاستثنائية لمظاهر عدم التكافؤ بين الأطفال في ذلك البلد تبرر الاستثمار الحالي للموارد العادية طوال فترة وثيقة البرنامج القُطري الجديدة المقترحة في ذلك الوقت. وتتضمن كل وثيقة من وثائق البرامج القُطرية الثلاث جدولاً موجزاً للميزانية يوضح نفقات البرنامج التي أذن بها المجلس التنفيذي. وتمول نفقات البرنامج لكل من كرواتيا وعُمان بصورة كاملة من موارد غير أساسية، بينما تمول نفقات البرنامج الخاص بغينيا الاستوائية بتوليفة من الموارد العادية والموارد غير الأساسية. كما استعرض المجلس التنفيذي واعتمد برنامج شرق الكاريبي المتعدد الأقطار للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، والذي يأذن بوضع برامج في بلدين حققا بالفعل وضع بلدان مرتفعة الدخل عند اعتماد وثيقة البرنامج المتعددة الأقطار، وهي أنتيغوا وبربودا، وبربادوس.

٩ - وفي حين أن العمل مع اللجان الوطنية أو من خلال البرنامج العالمي والإقليمي، أو كليهما، يعد من الخيارات الجذابة بالنسبة لكثير من البلدان المرتفعة الدخل، إلا أن هناك أسباباً قهرية لدى بعض البلدان التي تنتقل من وضع بلدان متوسطة الدخل إلى وضع بلدان مرتفعة الدخل تفرض مواصلة البرنامج القُطري لليونيسيف إلى ما بعد الفترة الانتقالية المحددة بعامين والتي توقعتها سياسة المجلس التنفيذي بالفعل ومن شأن مثل هذا النهج أن يعترف بما يلي:

(أ) ترحب مثل هذه البلدان غالباً بشراكة اليونيسيف وهي تعمل من أجل دعم الأطفال الذين لم يلحقوا بالنمو الاقتصادي، بينما تواجه في نفس الوقت تحديات الوفرة التي استجدت، بدءاً من الأمراض غير المعدية إلى إدارة مخاطر الاستغلال وإساءة استعمال الأطفال لشبكة الإنترنت.

(ب) هناك أوجه تآزر إيجابية بين العمل الجاري في البرنامج القُطري في اقتصادات ناشئة ووضع نهج جديدة للشراكات الاستراتيجية. وتؤكد الحكومات والشركاء من القطاع الخاص في كثير من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا والبلدان المرتفعة الدخل الجديدة أن دعمها لليونيسيف يرتبط بالتزام مستمر بتحقيق نتائج لصالح الأطفال في بلدانهم، بينما تعرب عن اهتمامها بتنمية قدراتها على العمل والمساهمة في إعمال حقوق الطفل على المستويين الإقليمي والعالمي. وتتعلم هذه البلدان وتوضح أن العمل من أجل حقوق الطفل على المستويات القُطرية والإقليمية العالمية يمكن أن يعزز بعضه بعضاً.

(ج) غالباً ما تهتم البلدان التي تنتقل من وضع بلدان متوسطة الدخل إلى وضع بلدان مرتفعة الدخل على نحو خاص بالتعاون مع اليونيسيف لاختبار الابتكارات وتحديد الأدلة المتعلقة بحقوق الأطفال والاستجابات الإنسانية بالنسبة للفئات الأكثر تهميشاً، وهذا بدوره يثري القرارات الحكومية بشأن النهوض بنُهج خاصة داخل البلدان وفي بلدان أخرى مستفيدة من البرنامج.

(د) وبالمثل، غالباً ما ترحب البلدان التي تنتقل من وضع بلدان متوسطة الدخل إلى وضع بلدان مرتفعة الدخل بتيسير اليونيسيف للتعاون الأفقي، بما في ذلك مع البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، التي يمكن أن تستمد دروساً من بلدان لديها تجربة حديثة مع التنمية تعد وثيقة الصلة وقيِّمة بالنسبة لها على وجه الخصوص.

(هـ) عن طريق ربط استثمار برنامجي قيد التنفيذ في بلد جديد من بلدان الدخل المرتفع بجمع الأموال من نفس البلد، يمكن استمرار برمجة اليونيسيف في البلد مع ضمان تنويع الدخل في نفس الوقت لدعم عمل اليونيسيف في أنحاء العالم. وهناك عدة بلدان مصنفة حالياً بأنها بلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا توفر بالفعل دخلاً من الموارد العادية لليونيسيف

أكبر مما تتلقاه (عند الجمع بين المساهمات الحكومية والمساهمات الخاصة). ومما لا شك فيه أن جمع الأموال من هذه البلدان يستفيد من مشاركة اليونيسيف الحالية في البرمجة الخاصة بالأطفال في هذه البلدان. ويعد جمع هذه الأموال بدوره أحد المصادر النامية لإيرادات اليونيسيف الأساسية، والتي يُستثمر معظمها في أقل البلدان نمواً وفي أفريقيا جنوب الصحراء.

١٠ - وعلى ضوء ما تقدم، تقترح هذه الورقة خياراً سياسياً جديداً للعمل مع بعض البلدان التي تنتقل من وضع بلدان متوسطة الدخل إلى وضع بلدان مرتفعة الدخل: مواصلة برنامج قُطري رسمي، يقره المجلس التنفيذي عن طريق اعتماد وثيقة برنامج قُطري. وتقترح اليونيسيف بحث هذا النهج طالما تُستوفى جميع الشروط الثلاثة التالية:

(أ) تطلب الحكومة استمرار البرنامج القُطري الجاري التابع لليونيسيف.

(ب) بالتشاور مع الحكومة المعنية، تقرر اليونيسيف أن مثل هذه المشاركة يمكن أن تسهم بطريقة فعالة في تحقيق نتائج لصالح الأطفال المحرومين. وتشمل الأمثلة على نهج البرمجة الملائمة في مثل هذه السياقات الرصد والدعوة بالنيابة عن حقوق الطفل؛ وتنفيذ مشاريع إيضاحية مبتكرة يمكن أن تعززها الحكومة في السياقات الإنمائية أو الإنسانية؛ وتقديم وتحديد أدلة عما يصلح بالنسبة للأطفال؛ و/أو تيسير التعاون الأفقي الذي يدعم بلداناً معينة متوسطة الدخل أو بلداناً متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا لتحقيق أهدافها المتعلقة بالأطفال.

(ج) توافق الحكومة على أن البلد سيقدم (عن طريق موارد حكومية أو موارد خاصة أو كليهما) مساهمة لليونيسيف خلال الفترة الزمنية لوثيقة البرنامج القُطري الجديد بمبلغ من الموارد العادية يساوي أو يتجاوز مجموع استثمار اليونيسيف لموارد البرنامج العادي في التعاون البرنامجي القُطري لذلك البلد خلال نفس الفترة. (ونتيجة لذلك، فإن النفقات من موارد البرنامج العادي في البلدان المرتفعة الدخل الجديدة لن تؤدي إلى أي نقص صافٍ في الموارد العادية للبلدان النامية، وقد تؤدي إلى زيادة في الموارد العادية للبلدان النامية). وبعد استكمال مدة السنوات الخمس الأولى لوثيقة البرنامج القُطري كبلد مرتفع الدخل، سيُتوقع من هذا البلد أن يساهم بمبلغ يساوي أو يتجاوز مجموع استثمار اليونيسيف من الموارد العادية والبرنامجية على حد سواء، والاتفاق على دعم القيادة والعمليات بوثيقة برنامج قُطري إضافي.

ثالثا - الاعتبارات المالية

١١ - من القواسم المشتركة مع صناديق وبرامج أخرى، يقر المجلس التنفيذي لليونيسيف بصورة دورية نظاماً لتخصيص مستويات تخطيط للموارد المالية للبلدان المستفيدة من البرامج. ويتخذ المجلس التنفيذي بعد ذلك قرارات رسمية بشأن المخصصات الفعلية من الموارد العادية

لبرامج التعاون القُطري الفردية عن طريق اعتماد وثائق البرامج القُطرية التي تحدد مخصصات الموارد العادية للبرنامج القُطري وسقف جمع الأموال للموارد غير الأساسية.

١٢ - وأقر المجلس التنفيذي في دورته السنوية المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٩٧ ''النظام المعدل لتوزيع الموارد العامة'' على البرامج [يشار الآن إلى الموارد العامة على أنها الموارد العادية] الوارد في مرفق المقرر ١٨/١٩٩٧ (E/ICEF/1997/12/Rev.1)، والموضح في الوثيقة E/ICEF/1997/P/L.17.

١٣ - وفي الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، قدمت اليونيسيف تقريراً عن تنفيذ ''النظام المعدل لتوزيع الموارد العادية على البرامج''، والذي اعتمده المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٧. وقدم التقرير معلومات للمجلس التنفيذي عن الدروس المستفادة منذ عام ٢٠٠٣، وتضمَّن تعديلات مقترحة على نظام توزيع الموارد العادية. وأقر المجلس التوصيات الواردة في الورقة، مع الإبقاء على النظام ككل، ومع إدخال تعديلين (E/ICEF/2008/20). وقد أوضح التعديل الأول ''استمرار رصد اعتمادات من موارد اليونيسيف العادية للتعاون البرنامجي القُطري، مع استثناء البلدان المدرجة في البرامج المتعددة الأقطار، وذلك إلى أن يبلغ بلد ما وضع البلدان ''المرتفعة الدخل'' (استناداً إلى بيانات وتعاريف البنك الدولي الحالية)، ويحافظ على هذا الوضع لمدة سنتين متعاقبتين بعد بلوغه. ووضع التعديل الثاني حداً أدنى للمخصصات لا يقل عن ٠٠٠ ٦٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً، من أجل التعاون البرنامجي للبلدان التي هي من فئة بلدان الدخل المتوسط الأعلى (استناداً إلى بيانات وتعاريف البنك الدولي الحالية)، وذلك باستثناء البلدان التي أُدرجت خلاف ذلك في البرامج المتعددة الأقطار''. وقرر المجلس التنفيذي زيادة الحد الأدنى من المخصصات بصورة دورية ليصل حالياً إلى ٠٠٠ ٨٥٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً.

١٤ - ويوجه المجلس التنفيذي اليونيسيف لتخصيص موارد أساسية ذات أولوية عليا من أجل تلبية احتياجات الأطفال في بلدان منخفضة الدخل، وخاصة أولئك الأطفال في أقل البلدان نمواً وأفريقيا جنوب الصحراء. وتتبع اليونيسيف باستمرار التوجيهات الصادرة إليها من المجلس، بتوفير مخصصات لأقل البلدان نمواً وأفريقيا جنوب الصحراء في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ وصلت إلى ٦٦ في المائة من الموارد العادية المعتمدة للبرنامج (بالنسبة لأقل البلدان نمواً)، و ٦٣ في المائة من الموارد العادية المعتمدة للبرنامج (بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء في كلا العامين). ونتيجة لذلك، تعد نسبة مخصصات الموارد العادية التي تقدمها اليونيسيف لأقل البلدان نمواً أكبر من ضعف متوسط نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لأقل

البلدان نمواً والتي قدمتها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والتي قُدرت مؤخراً بنسبة ٣٢ في المائة.

١٥ - وفي الوقت نفسه، يشجع المجلس التنفيذي اليونيسيف على تنويع قاعدة تمويله عن طريق زيادة مشاركته مع الجهات المانحة غير التقليدية، بما في ذلك على وجه الخصوص الجهات المانحة من القطاعين العام والخاص في الاقتصادات الناشئة.

١٦ - وعلى ضوء هذه السياسات، فإن أي نهج جديد للبرمجة في البلدان التي انتقلت من وضع بلدان متوسطة الدخل إلى وضع بلدان مرتفعة الدخل ينبغي أن يحقق فائدة مالية صافية بمرور الوقت بالنسبة للأطفال في البلدان المنخفضة الدخل، على أن يسهم في نفس الوقت في تحقيق نتائج لصالح الأطفال في البلد الجديد المرتفع الدخل، وإيجاد شراكة استراتيجية متطورة.

١٧ - وقد حققت اليونيسيف بالفعل نجاحاً كبيراً في تنويع قاعدة مواردها. فيجري حالياً جمع نسبة كبيرة من إيرادات الموارد العادية من جهات مانحة في القطاع الخاص، بما في ذلك مبلغ متزايد يأتي من بلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، ومن بلدان جديدة مرتفعة الدخل. كما أن الحكومات في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا والبلدان المرتفعة الدخل تساهم في الموارد العادية بصورة متزايدة.

١٨ - وكما نوقش مع المجلس التنفيذي أثناء عملية وضع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، تقترح اليونيسيف استعراض نظام مستويات تخطيط مخصصات البرمجة القُطرية من الموارد العادية للبلدان كجزء من استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية، بحيث تربط الاستعراض بالاستكمال المتوقع لأهداف التنمية المستدامة. وقد يؤدي الاستعراض إلى اقتراح إطار جديد للسياسات لكي ينظر فيها المجلس التنفيذي، والذي يعد أكثر اتساقاً مع النهج الشامل الذي تجري مناقشته عند وضع أهداف التنمية المستدامة، والذي يعترف بقيود الاعتماد المفرط على الدخل القومي الإجمالي للفرد كمعيار لتخصيص الموارد.

١٩ - وسيظل أي تخصيص محدد للموارد العادة للبرمجة القُطرية بالنسبة لتعاون برنامجي قُطري في بلد ينتقل من وضع بلدان متوسطة الدخل إلى وضع بلدان مرتفعة الدخل رهناً بموافقة المجلس التنفيذي عن طريق بحث وثيقة مقترحة لبرنامج قُطري. ولغرض التخطيط ووضع وثيقة البرنامج القُطري، تقترح اليونيسيف أن يكون الحد الأقصى لمخصصات البرمجة القُطرية من الموارد العادية لبلد مرتفع الدخل مساوياً للمستوى الأدنى الذي اعتمده المجلس التنفيذي للمسح العنقودي المتعدد المؤشرات، والذي يبلغ حالياً ٨٥٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً. وبمجرد تأكيد وضع البلد المرتفع الدخل بعد الفترة الانتقالية الأولية وهي عامان (والتي تعد بالفعل جزءاً من السياسة الحالية)، ستلتزم الحكومة

بمخصص طوعي لليونيسيف من الموارد العادية يعادل على الأقل الموارد العادية المستثمرة في البرنامج القُطري الجديد (مثلاً، بالنسبة لوثيقة برنامج قُطري مدتها خمس سنوات وتتضمن ٨٥٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً من استثمار الموارد العامة لليونيسيف، سيكون المخصص من القطاع الخاص و/أو من مصادر حكومية ٨٥٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة مضروباً في ٥).

٢٠ - وتقوم كثير من الحكومات التي تساهم بموارد عادية لليونيسيف بإبلاغ هذه المساهمات إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي باعتبارها مساعدة إنمائية رسمية مخصصة لتقديم الدعم لبلدان نامية. ومبلغ التمويل الذي سيوجه إلى البلدان المرتفعة الدخل في إطار المقترحات الواردة في هذه الورقة لا يعد جوهرياً من الناحية المالية - فهو أقل من ٠,١٧ في المائة من الموارد العادية في عام ٢٠١٦. وقد أكدت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أنه طبقاً لقواعد الإبلاغ الخاصة بلجنة المساعدة الإنمائية، سيبلغ نصيب الأنشطة التي تمولها اليونيسيف في بلدان لا تحصل على المساعدة الإنمائية الرسمية أقل من ١٠ في المائة، وستظل الأنشطة إنمائية في طبيعتها، وسيستمر الإبلاغ عن مساهمات الحكومات في الموارد العادية لليونيسيف باعتبارها مساعدة إنمائية رسمية بالكامل[٢].

٢١ - وبالإضافة إلى استثمار الموارد العادية للبرمجة القُطرية في بلد انتقل حديثاً من وضع بلدان متوسطة الدخل إلى وضع بلدان مرتفعة الدخل، على النحو الموضح أعلاه، تقترح اليونيسيف أن يكون المكتب القُطري مؤهلاً لجمع التبرعات الخاصة والأموال التي تستثمرها الشراكات (لتنمية قدرة القطاع الخاص على جمع الأموال) والحصول على دعم محدود من الميزانية المؤسسية (للقيادة والعمليات) طوال مدة وثيقة برنامجه القُطري الأولى بوصفه بلداً مرتفع الدخل.

٢٢ - ومع نهاية الخمس سنوات، إن لم يكن قبل ذلك، ستصبح البلدان التي انتقلت من وضع بلدان متوسطة الدخل إلى وضع بلدان مرتفعة الدخل والتي حافظت على المشاركة البرنامجية لليونيسيف من البلدان المساهمة الصافية في إيرادات اليونيسيف الأساسية، وبذلك تدعم استمرار وتوسيع عمل اليونيسيف في البلدان المستفيدة من البرنامج، ولا سيما أقل البلدان نمواً وأفريقيا جنوب الصحراء.

٢٣ - وإذا أيد المجلس التنفيذي النُهج المقترحة في هذه الوثيقة، تعتقد اليونيسيف أن الموارد الإجمالية التي تُحشد للبلدان والأطفال الأشد احتياجاً ستزداد بدرجة كبيرة، عن طريق نقل

(٢) طبقاً للاجتماع السادس للفريق العامل التابع للجنة التنمية الاقتصادية والمعني بالإحصاءات - تقرير موجز، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الوثيقة المرجعية DCD/DAC/STAT/M(2009)2/FINAL.

الخبرة والدراية الفنية التي اكتسبتها الدول الجديدة المرتفعة الدخل إلى بلدان مستفيدة من البرنامج بشكل عام، وعن طريق دعم الحكومات في البلدان المرتفعة الدخل لمواصلة التصدي لاحتياجات وحقوق الأطفال الذين لم يلحقوا بالنمو الاقتصادي، وتأكيد وتعميق التمويل العام والخاص لليونيسيف من جانب هذه البلدان.

رابعا - مشروع قرار

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بالخبرة المتزايدة التي اكتسبتها اليونيسيف من العمل في بلدان انتقلت حديثاً من وضع بلدان متوسطة الدخل إلى وضع بلدان مرتفعة الدخل، على النحو الذي اعتمده المجلس التنفيذي من خلال اعتماد وثائق البرنامج القُطري ووثائق البرامج المتعددة الأقطار؛

٢ - يشير إلى موافقته على ”النظام المعدل لتوزيع الموارد العامة“ (E/ICEF/1997/12/Rev.1)، وموافقته اللاحقة على التعديلات التي أُدخلت على هذه السياسة؛

٣ - يلاحظ أن البلدان التي تنتقل إلى وضع بلدان مرتفعة الدخل غالباً ما تكون رائدة في وضع نهج مبتكرة لإعمال حقوق الطفل بين سكانها؛ وتعد في الغالب مصادر للتعلم، والخبرة، والتعاون الأفقي بالنسبة لبلدان أخرى؛ وتعد في الغالب مصادر ناشئة لتقديم دعم مالي للموارد العادية لليونيسيف من القطاعين الخاص والعام على حد سواء؛

٤ - يرحب بالمعايير المقترحة لمواصلة التواجد البرنامجي والتركيز المقترح على مثل هذا البرنامج القُطري أو البرنامج المتعدد الأقطار، على النحو الموضح في الفقرة ١٠ من الوثيقة E/ICEF/2015/P/L.6؛

٥ - يرحب بترتيبات التمويل المقترحة لمثل هذه البرامج القُطرية أو البرامج المتعددة الأقطار على النحو الموضح في الفقرات من ١٩ إلى ٢٢ من الوثيقة E/ICEF/2015/P/L.6، مشيراً إلى أنه سيؤذن بمخصصات التمويل النهائي على أساس كل حالة على حدا عند تقديم الوثائق ذات الصلة إلى المجلس التنفيذي؛

٦ - يدعو اليونيسيف للعمل مع البلدان ذات الصلة لإعداد وثائق برامج قُطرية أو وثائق برامج متعددة الأقطار تتسق مع الإطار الموضح في وثيقة اليونيسيف E/ICEF/2015/P/L.6، لكي ينظر فيها المجلس التنفيذي واتخاذ قرار بشأنها في نهاية الأمر؛

٧ - يحيط علماً باعتزام المجلس التنفيذي استعراض هذه السياسة والخبرة وتنفيذها في غضون عشر سنوات.

المرفق

بلدان يتراوح دخلها القومي الإجمالي للفرد ما بين ٠٠٠ ٧ و ٠٠٠ ١٦ دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠١٣*

	الدخل القومي الإجمالي للفرد باستخدام طريقة أطلس للبنك الدولي (بدولارات الولايات المتحدة)
بلغاريا	٧ ٠٣٠
سانت لوسيا	٧ ٠٩٠
جنوب أفريقيا	٧ ١٩٠
الجبل الأسود	٧ ٢٦٠
أذربيجان	٧ ٣٥٠
غرينادا	٧ ٤٦٠
كولومبيا	٧ ٥٦٠
بوتسوانا	٧ ٧٣٠
رومانيا	٩ ٠٦٠
سورينام	٩ ٢٦٠
موريشيوس	٩ ٣٠٠
كوستاريكا	٩ ٥٥٠
لبنان	٩ ٨٧٠
المكسيك	٩ ٩٤٠
ماليزيا	١٠ ٤٠٠
غابون	١٠ ٦٥٠
بنما	١٠ ٧٠٠
تركيا	١٠ ٩٥٠
بالاو	١٠ ٩٧٠
كازاخستان	١١ ٣٨٠
البرازيل	١١ ٦٩٠
سيشيل	١٢ ٥٣٠
فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)	١٢ ٥٥٠

* تشير البيانات بالنسبة لجميع البلدان إلى عام ٢٠١٣ فيما عدا ليبيا.

	الدخل القومي الإجمالي للفرد باستخدام طريقة أطلس للبنك الدولي (بدولارات الولايات المتحدة)	
الانتقال من وضع بلدان متوسطة الدخل إلى وضع بلدان مرتفعة الدخل	١٢ ٧٤٦	
أنتيغوا وبربودا	١٢ ٩١٠	
ليبيا	١٢ ٩٣٠	أحدث البيانات المتاحة مستمدة من عام ٢٠٠٩
بولندا	١٢ ٩٦٠	
كرواتيا	١٣ ٣٣٠	
سانت كيتس ونيفيس	١٣ ٤٦٠	
الاتحاد الروسي	١٣ ٨٦٠	
غينيا الاستوائية	١٤ ٣٢٠	
ليتوانيا	١٤ ٩٠٠	
أوروغواي	١٥ ١٨٠	
شيلي	١٥ ٢٣٠	
لاتفيا	١٥ ٢٨٠	
ترينيداد وتوباغو	١٥ ٧٦٠	